يستحيل ايضا مجيئ امره لان المراد بامره حكمه المحكى عنه وهو معنى
من المعانى وقد علمت ان المجيئ مخصوص بالجسم فى قلت الامر وان
كان المجيئ مجازا لاعلاقة ايضا لانه يصح اسناد المجيئ اليه مجازا
ليكون كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة جاء امر
السلطان المينا اى بلغنا وان كان الجانى فى الحقيقة حامليه وقوله
للقطع الخ اى وانما حمل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من
الاية سؤال اهل القرية لانوا انها ففيها لان القرية عبارة عن
الابنية المجتمعة وسؤالها واجابتها فرضا للعادة وان كان محلتنا
لكن ليس مرادا فى الاية بل المراد فيها سؤال اهلها للاستشهاد بهم
فيحسن ايجابها لصدقهم ويكذب لاسؤالها لان الشاهد لايكون جمادا
وقوله كما ذكر ليس اى فى شئ اسمها وانما صح الاخبار عنها عن
البنية مع انها مضافة للمضاف لان حكم المتوقف فى الاخبار عنه لايتغير
وح فالاخبار حاصل بذكر عن مثلها فاندفع ما يقال انه لم يذكر
على هذا الاعراب الذى ذكره الا اخبار عن غير مذكور فمن ذكر لان
اسم ليس ذكر وخبرها مقدر بالاضافة للضمير وهو ممنوع اهـ قوله
عالمية ان اعرابه تقديرا فى الغالب كما اشار له بقوله كما تراه الخ فلا
يرد ان فصلوا اهـ قوله فشبه التغير الاعرابى الخ اى لتغيره من نوع من انواع
الاعراب الى نوع آخر بهذا اى اطلاق المجاز على التغير الاعرابى احد
احتمالين السعد والاحتمال الآخر ان لفظ مجاز يطلق بالاشتراك
على المشهور على الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وعلى التغير الاعرابى
ولقديم فيما نقلناه عن السعد مع تصحيح جاهو واضح من ذلك اهـ
قوله بتغير معنى اللفظ اى لغيره من المعنى الحقيقى المستعمل فيه كالاسد
الى المعنى المجازى المستعمل اليه كالرجل الشجاع وقوله واطلق عليه
اى على التغير الاعرابى اى على الاعراب الذى تغير مجازا اى تحقيقا
مجازا اى ان لفظ مجاز يطلق على الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
وعلى التغير الاعرابى اى كما انه يستعمل فى الكلمة المستعملة يستعمل فى
التغير الاعرابى ولا يخفى انه لايوافق التخصيص ولا ما هو المتبادر الا
ان يقال ان الضمير فى واطلق عليه راجع للتغير على المتبادر اى الاعراب
المتغير فيكون موافقا لقط المفتاح مع ان اصل كلامه مع التخصيص
وقوله فالاطلاق حقيقى اى فاطلاق لفظ مجاز على التغير الاعرابى

حقيقى

حقيقى بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين احدهما للكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثانى للتغير الاعرابى فيكون
اطلاق المجاز عليه حقيقة هذا وما مشى عليه الخبيصى
من ان المجاز يطلق على التغير الاعرابى ظاهر عبارة المفتاح
وعبارة خ طن فى تلخيصه ان المجاز يطلق على الكلمة التى تغير
اواخرها وما ذكره خ ط من ان الموصوف بكونه مجازا هو الكلمة التى
تغير اواخرها اقرب مما ذكره السكاكى من ان الموصوف بكونه مجازا
الاعراب المستعمل فى غير محله وذلك لان لفظ المجاز مدلوله فى
الموضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى ان
مدلوليه فى الموضعين هنا وهما يقدم لان مدلوله فى احد الموضعين
الكلمة ومدلوله فى الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب
اهـ دلوقى وبعد مع زيادة والتضاح قوله وكان وجه المجازية
هذا شروع فى توجيه ما ذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة
من المجاز المرسل فالمناسب تقديمه عن قوله وجعل صاحب المفتاح
الخ فما فى صنيعه من الابهام وعكس الترتيب اشارة الى ان
من قال بالاستقلال لايسعه مخالفة هذا التوجيه فاحفظ فقط
اهـ وقوله لما بين الخ اى لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
ارتباط صح اطلاق لفظ المضاف اليه وارادة المضاف ولما كان
بين فوق الاعناق وهو الهامة والاعناق شدة اتصال مجاورة
صح اطلاق لفظ فوق الذى هو الهامة على الاعناق مجازا
مرسلا اهـ وقوله هو مشاوه اى فالعلاقة السببية فاطلق
المعلل على العلة لكونه سببا فيه وقوله وفوق الاعناق اى وبالبين
فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال الخ فهو
معطوف على لفظ المضاف والمضاف اليه وسلط عليهما يبين وقوله
والعنق معطوف على فوق وحاصل التركيب وكان وجه
المجازية لما بين المضاف والمضاف اليه من شدة الارتباط الخ
وبالبين فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال
والمجاورة اى فاطلق فوق الاعناق على الاعناق للمجاورة
وشدة الاتصال اهـ قوله لايقال حيث شبه الخ هذا وارد على قوله
شبه التغير الاعرابى الخ فكان المناسب ذكره عقيبه قبل قوله وكان
المجازية الخ وانما اورد هنا على سابق لانه تمام ان التغير مجاز

Copyright © King Saud University